

المحاضرة الأولى

مدخل إلى العولمة

السنة الثانية ماستر

شعبة العلوم التجارية

تخصص مالية وتجارة دولية

مقياس ندوة العولمة المالية والتجارة الخارجية

السداسي الثالث

الموسم الجامعي 2021-2022

المحاضرة الأولى

مدخل إلى العولمة

قد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، إذ أنها عمليا ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، لكن هذا الغموض الذي يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية وأهم الملامح المرتبطة بهذا الاصطلاح. وفي هذا الصدد تعتبر العولمة نتيجة طبيعية ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد تتغير تبعاً لها الخصائص والوظائف التي يقوم عليها هذا النظام. كما تشمل تغيير الاتجاه الذي يسير إليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والتحالفات الاقتصادية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمي وتعزيز الاعتماد المتبادل في إطار التكامل الدولي وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب.

تعريف العولمة

إن الباحث تواجهه صعوبات جمة حين محاولته تعريف العولمة. وفي الحقيقة لا يوجد تعريف واحد للعولمة، بل نجد تعريفات متعددة تختلف حسب الخلفية الإيديولوجية للباحثين. وفيما يلي استعراض لبعض هذه التعريفات:

التعريف اللغوي للعولمة:

العولمة هي واحدة من بين عدة كلمات عربية جرى طرحها للكلمة الإنجليزية Globalization والكلمة الفرنسية Mondialisation وهي الكوكبة، الكونية، الشمولية، التدويل والعالمية، وكلها أسماء لظاهرة واحدة، ولفظ العولمة هو الأكثر شيوعاً في هذه الفترة.

وبالرجوع إلى قاموس وبسترز Websters نجد أن تعريف العولمة Globalization هو إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً.

العولمة: نظراً لكون مصطلح العولمة من المصطلحات المستخدمة حديثاً فإنه بالرجوع إلى كتب وقواميس اللغة العربية ومعاجمها المعتمدة في هذا المجال، مثل كتاب لسان العرب لابن منظور، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي، وتاج العروس للفيروز آبادي، والعين للخليل بن أحمد فإنه لم يرد ما يقابل مصطلح العولمة في هذه الكتب.

ولهذا نجد الدكتور عبد الصبور شاهين، في مقاله "العولمة جريمة تذويب الأصالة" يرى أن أصل الكلمة هو "عالم"، وافترض للكلمة فعلاً هو "عولم، يعولم"، وذلك عن طريق التوليد القياسي من المصدر الصناعي، والذي يرجحه وهو كلمة "عولية".

الكوكبة: فهي تشير إلى "عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض"، وهو مصطلح فضل استعماله إسماعيل صبري عبد الله مشيراً إلى فعل "كوكب" في اللسان العربي، "فالاسم الإنجليزي مشتق من Globe بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية، الكوكب الذي نعيش على سطحه (...). وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها توحى بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة".

التدويل: يرجع التأصيل الفكري للعمولة إلى ظاهرة التدويل القائمة على فكرة التقسيم الدولي للعمل على أساس المزايا، من خلال حرية انتقال السلع والخدمات، وحتى انتقال رؤوس الأموال من مرحلة قطرية أو إقليمية إلى مرحلة التدويل (ليشمل جميع الدول).

العالمية: هي توصيف لمجتمع شديد التعقيد ذي تطور تقني، متعدد الأبعاد، وحركة سريعة في العمل والانتشار، ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في السوق العالمية، كما يمكننا وصف هذه العملية بكونها "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدثت إلى تصور أن العالم قد تحوّل إلى قرية كونية صغيرة".

الكونية: يعتبر العالم الكندي "مارشال ماك لوهان" أول من أطلق مفهوم "الكونية" في نهاية عقد الستينيات من القرن الميلادي المنصرم في معرض صياغته لمفهوم "القرية الكونية" في كتابه المشهور "الحرب والسلام في القرية الكونية"، جاعلاً من العالم مجرد قرية واحدة لجميع سكان الأرض. ثم عدل العالم "برينجسكي" المصطلح مستخدماً "المدينة الكونية".

الشمولية: هذا المصطلح "يجد أصله في الأدبيات المخصصة للشركات المتعددة الجنسيات" التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتحرك في أسواق المال والخدمات.

كما عرفها Ritzer على أنها ضرورة حتمية للمؤسسات للتوسع عالمياً وفرض نفسها على المستوى المحلي، كما يرى أن العولمة مصطلح مركب من Globalization وله دلالة تتعلق بالنمو و Glocalization وله دلالة تتعلق بال محلية.

2.2.1. التعريف الاصطلاحي للعمولة:

يعرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها تلك المبادلات الاقتصادية العالمية المتزايدة بسبب ارتفاع حجم الصفقات الدولية وتنوعها من السلع والخدمات إضافة إلى التدفقات المالية الدولية والانتشار التكنولوجي السريع.

ويعتبر Dicken العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المبنية على التكامل العميق في شبكات الإنتاج من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، واندماج الأسواق ورفع القيود عنها، وتسارع حركة رؤوس الأموال، وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر).

ويضع Higgot تعريفاً أكثر شمولية لظاهرة العولمة التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقاً تاريخياً تقع في إطاره جملة من الأحداث. ويصف العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية. وفي ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنولوجية الصناعية في العالم.

كما تعرف على أنها مجموعة المبادئ والآليات التي تركز على ثلاث سلطات:

- **سلطة السوق:** باعتباره الآلية الأساسية للتسيير الفعال والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة المحلية والعالمية.
- **سلطة المؤسسة:** هي التنظيم المسؤول عن التحكم في الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- **سلطة رأس المال:** باعتباره المحرك الأساسي للثروة وتعظيم الأرباح.

كما تم تعريف العولمة على أنها مجموع العمليات التي تستند إلى بعدين أساسيين هما:

- **البعد الأول:** وهو بعد مكاني، ويعني إقامة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا، وإعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتمائل السلع المستهلكة بمختلف الدول.

- **البعد الثاني:** وهو بعد يعكس عمق العمليات الكونية التي تتضمن التزايد المطرد في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي بدورها تتركب المجتمع العالمي.

ويضيف السيد ياسين بأنه "يمكن القول إن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني". كما حاول صياغة تعريف شامل للعولمة، آخذاً بعين الاعتبار ثلاث عمليات:

- **العملية الأولى:** تتمثل في انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لجميع الناس.

- **العملية الثانية:** تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

- **العملية الثالثة:** تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

كما يمكن اعتبار العولمة على أنها مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية: "العولمة هي وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الانتاج ذاتها" وبهذا المعنى فالعولمة تشير إلى رسملة العالم على مستوى العمق بعدما كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره.

انطلاقاً من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة في العمليات الاقتصادية، الثقافية والسياسية، وكذلك بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات وتحركات الأشخاص، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

ويرى Held وآخرون أنه لا يمكن أن يكون هناك صياغة واضحة ومتماسكة لمصطلح العولمة دون الأخذ بعين الاعتبار أربع مؤشرات تشمل النطاق، الشدة، السرعة والتأثير. كما يمكن اختصار المدى الأبعد لمفهوم العولمة بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها.

يبدو جلياً إذن أن البعد الاقتصادي هو الجانب الأهم والأكثر تحدياً في مفاهيم العولمة وتطبيقاتها الجديدة رغم تنوعها وتفاوت تعريفها. من المرجح جداً أن تلعب اقتصاديات العولمة الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية خلال السنوات القادمة على أقل التقديرات. وبناء على ذلك يمكن تحديد تضاريس خارطة العولمة الاقتصادية من خلال زاويتين رئيسيتين هما شكل النظام الاقتصادي العالمي والعناصر الفاعلة في إدارته.

معالم و سمات العولمة الاقتصادية.

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. وإن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي.

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاضم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد. ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص كما يلي:

الفرع الأول : سيادة آليات السوق والسعي لإكتساب القدرات التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هي سيادة آليات السوق، واقتراثها بالديمقراطية، بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار المنافسة، والجودة الشاملة من خلال الإستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية البيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن.

الفرع الثاني : نحو سوق عالمي

تتجه العولمة الاقتصادية لتشكّل السوق العالمي، بحيث ترى أن الإقتصاديات القومية ما تزال تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا تزال الحكومات أدوارها التي تلعبها على مستوى السيطرة واسعة النطاق، كما لا تزال الدول هي اللاعب الرئيسي سواء بالنسبة للتجارة والاستثمار وتكوين رأس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية محليا، و 90% من هذه المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية الداخلية، وتظل المدخرات والودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل. فالعولمة الاقتصادية تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري والمالي.

الفرع الثالث: تزايد الإعتماد الاقتصادي المتبادل

تعميق الإعتماد المتبادل بين الدول والإقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة، وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترض هذا الإنسياب.

الفرع الرابع: تزايد دور أكبر المنظمات العالمية

لعل من الخصائص الهامة للعولمة، هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. إذ أصبحت ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة الإقتصادية من خلال مجموعة من السياسات النقدية، والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

الفرع الخامس: وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل

حيث تتسم العولمة الاقتصادية بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحسابات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع أحد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لإعتبارات الرشادة الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

الفرع السادس: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، أخذت بعدا جديدا، إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي إلى الإنتاج الداخلي كبيرة جدا، وهذا ما يدعم عملية عولمة الإنتاج، و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج .

ويضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، عملت على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد، الذي يحقق أقل كلفة، وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وأكبر سوق. وبذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج 3 .

وتمتلك هذه الشركات العملاقة إمكانيات تمويلية هائلة، إذ لعبت دورا مهما في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من بين أهداف العولمة الاقتصادية.

الفرع السابع : تقليص سيادة الدولة

إن العولمة الاقتصادية هي تقليص فاعلية الدولة، أو التقليل من دورها وإعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا في صنع القرارات. وهذا يعني أن مبدأ السيادة، أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة . لذلك فمن خصائص العولمة، نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

الفرع الثامن: زيادة إنتشار البطالة

زيادة إنتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب الإتجاه إلى إستخدام الأساليب الكبيرة رأس المال، التي تعتمد على إستخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة مستوى الجودة، وعليه أصبح التطور التكنولوجي هو منبع للبطالة . وهناك من المفكرين من يقول أن تطور الآلات مسؤول عن نهاية العمل، وهو سبب تطور البطالة في الدول الرأسمالية .